

شبكة النساء العراقيات في النجف الأشرف و مؤتمر المرأة والدستور

في يوم السبت المصادف 2006/11/4 وفي قاعة فندق الشرع في النجف الاشرف، عقدت شبكة النساء العراقيات مؤتمرها (أفاق مستقبل العراق: المرأة والدستور) ، بحضور 500 شخصية، يمثلون مختلف الشرائح ، من مجلس المحافظة والمجلس البلدي ، ورجال الدين ، والمنظمات الانسانية والنسائية وحقوق الانسان ، ومركز المجتمع المدني ، ونقابات عمالية وفلاحية ومهنية، واتحادات شبابية، وممثلي عدد من المؤسسات الثقافية والاعلامية، إضافة إلى ممثلي عدد من الدوائر الرسمية في المحافظة.

ابتدأ منهاج المؤتمر بافتتاح (معرض التحدي للخياطة والحرف اليدوية من نتاجات الدراسات في صفوف محو الأمية التابعة لجمعية الأمل العراقية في النجف)، وقرأة اية من الذكر الحكيم . بعدها قدمت ممثلة الشبكة في النجف كلمة تعريفية عن شبكة النساء العراقيات ، تضمنت اهم نشاطاتها منذ التأسيس ، والهدف الأساس من انعقاد المؤتمر .

ثم تحدثت السيدة ملكة حداد ، ممثلة المركز الثقافي في النجف ، عن المشاركة السياسية للنساء في مواقع صنع القرار ، مؤكدة على أهمية توسيع مشاركتهن في جميع أجهزة الدولة، تماشياً مع نص قرار مجلس الأمن رقم 1325 الخاص بتفعيل دور النساء في الأمن والسلام.

وتلتها المحامية أزهار الشعرباف ، مديرة العيادة القانونية الاجتماعية، التي قدمت محاضرتها حول أهمية الدستور بالنسبة للشعب العراقي ، وعن شروط التعديل الدستوري ، وتوضيح مفصل عن المادة 41 من الدستور العراقي المتعلقة بالأحوال الشخصية، وضرورة رفعها من الدستور ، حفاظاً على وحدة النسيج الاجتماعي ، ووحدة التشريع الوطني لجميع العراقيين.

وتناول الاستاذ محمد عنوز ، ممثل الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان ، محور المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، مؤكداً على أهمية المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، التي تمنع التمييز بين المواطنين ، واعتبارها ضماناً لحماية الحريات العامة وحقوق المواطنين ، وبالذات حقوق المرأة ، في الدستور والتشريعات الوطنية، وفي تطبيقها في الواقع .

كما قدم السيد عدنان السوداني توضيحاً عن دور الاعلام من حقوق المرأة ، من خلال التركيز على استخدام الوسائل الاعلامية المختلفة ، لإيجاد آليات فعالة للضغط على مراكز صنع القرار ، والتواصل مع الهيئات واللجان المختصة بشؤون المرأة .

وتحدث القانوني توفيق صاحب ، عن احترام الدين الاسلامي للمرأة ككيان إنساني ، وحفظ حقوقها ، وتحدث عن العنف الموجه ضد النساء وضرورة تفعيل الآليات القانونية، التي تحرمه.

سادت جلسات المؤتمر ، التي استمرت سبع ساعات متواصلة ، حوارات واستفسارات عديدة من الحاضرين ، مما عكس تفاعلاً واغناءً لطروحات المحاضرين . واختتم المؤتمر بإصداره عدداً من التوصيات ، وهي :

1- العمل على إزالة الغموض في بعض نصوص الدستور التي ينتج عنها تفسيرات واجتهادات متناقضة، على اعتبار ان الدستور هو بداية الانطلاق في عملية إرساء مفاهيم المواطنة والوحدة والعدالة والمساواة، ومنه تشرع القوانين المختلفة وآليات النظام السياسي والقانوني .

2- رفع المادة 41 من الدستور العراقي بشأن قضايا الأحوال الشخصية ، التي تكرس الشقاق والفرقة على أساس طائفي في المجتمع وفي داخل الأسرة أيضاً.

3- تمكين المرأة لتحقيق مشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع ، وخاصة في عملية صنع القرار في مختلف مواقع سلطة الدولة.

4- إزالة الحواجز والعوائق المؤسسية والقانونية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة . واتخاذ التدابير التشريعية والعملية اللازمة للحد من ظاهرة التمييز ضد المرأة .

5- تفعيل دور النائبات في مجلس النواب لتوسيع فرص العمل للنساء ومشاركتهن في مواقع صنع القرار ، وفي الالتزام بالدفاع عن حقوق النساء ومكتسباتهن.

6- دعوة النواب وأعضاء مجلس المحافظة للمشاركة في الفعاليات الخاصة بالمرأة، من اجل فتح باب الحوار والنقاش معهم حول مشاكل النساء واحتياجاتهن ومطالبهن.

7- الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته ، بما يمثله من تشريع موحد للأحكام الشرعية والقانونية، حقق في تطبيقه طوال عشرات السنين استقراراً اجتماعياً، وكفالة هامة لحقوق المرأة ، في الزواج والمهر ، والطلاق والتفريق والحضانة، والوصاية والأرث وغيرها، من قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية.

8- عدم الجواز لقرارات المحاكم الدينية أن تخرق حقوق الإنسان المكفولة بالدستور وفي الاتفاقيات الدولية.

9- عدم إكراه أي شخص ، ذكراً كان أم أنثى ، اللجوء إلى المحاكم الدينية ، من باب تحريم الإكراه الفكري والسياسي والديني الذي نص عليه في الدستور.

10- التنسيق مع وسائل الاعلام لغرض دعم النشاطات النسوية، وترويج مفاهيم المساواة والمواطنة والحرية وسيادة القانون ، ونبذ كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

11- العمل على تأهيل وتدريب عدد من الاعلاميات والاعلاميين الشباب بشكل محترف ، وبإطار حقوق الإنسان ، وحقوق المرأة بشكل خاص .

12- التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في تنظيم حملات منهجية متواصلة للتثقيف والتوعية بين مختلف شرائح المجتمع ، تستند إلى ان تحرير المرأة ونيل حقوقها لا يتم بمعزل عن تحرر الرجل والمرأة معاً ، والمجتمع عموماً، من الجهل والتخلف والامية ، ومن أسار تقاليد اجتماعية بالية.

13- حث رجال الدين على مناصرة حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في خطبهم ومواظهم.

14- الاستفادة من تجارب الشعوب التي سبقتنا في مجال وضع القوانين والقواعد العملية لنيل المرأة حقوقها اللازمة لانخراطها في عملية بناء المجتمع .